تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الإصلاح في السعودية: ضرورة تحديد جدول زمني للإصلاح في السعودية

16-7-2004

وقد خلص التقرير في أحد أهم نتائجه إلى أن النظام السعودي "يواجه واحدة من أصعب الفترات في تاريخه كله منذ تأسيسه"، ويصفه بأنه "يخشي التغيير لأنه اعتاد على نظام يرفل في مزايا وسلطات غير محدودة لا يسأل عنها" مما يجعل كتاب التقرير يثيرون شكوكا حول جدية النظام السعودي وقدرته على القيام بالخطوات الضرورية باتجاه الإصلاح.

بقلم أميمة عبداللطيف

مواد ذات علاقة

قراءة في أوراق أمريكية عن المملكة (1)

قراءة في أوراق أمريكية عن المملكة (2)

اهتم التقرير الأخير لمجموعة الأزمات الدولية بمراجعة عملية الإصلاح التي يتبناها النظام في السعودية، واعتبر أن السؤال الأهم فيما يتعلق بعملية الإصلاح في السعودية هو ما إذا كان النظام السعودي وقيادته "الهرمة التي هي بصدد عملية توريث للخلافة" قادرة على صياغة الرؤية الضرورية للإصلاح ناهيك عن تنفيذها.

ويبتدئ التقرير مراجعته بنتيجة محددة سلفا وهي أنه أفضل الطرق أمام العائلة الحاكمة لأن تستعيد شرعيتها التي اهتزت وتأثرت بموجة العنف التي سادت البلاد هو "العمل على تنفيذ برنامج جاد للتغيير". وثمة اهتمام يلحظه قارئ التقرير بالطريقة التي تتعامل بها الأسرة الحاكمة تجاه موضوع الإصلاح، وهناك تأكيد علي الدور الذي ستلعبه الأسرة الحاكمة في دعم أو إجهاض حركة الإصلاح الناشئة في البلاد.

ويعد هذا التقرير واحدا من سلسلة تقارير أصدرتها المجموعة حول عملية الإصلاح السياسي في عدد من الدول العربية ومنها سوريا ومصر. والمجموعة التي تعرف نفسها بأنها "مستقلة ولا تهدف للربح"، متعددة الجنسيات، وفريق عملها المكون من مائة شخص ينتشرون في خمس قارات، وتعتمد في كتابة تقاريرها علي المعلومات من مصادرها الأولية ومن لقاءات تجريها مع الشخصيات العامة في البلد موضوع التقرير. أما مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهو روبرت مالي كان مستشارا للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون .

وقد خلص التقرير في أحد أهم نتائجه إلى أن النظام السعودي "يواجه واحدة من أصعب الفترات في تاريخه كله منذ تأسيسه"، ويصفه بأنه "يخشي التغيير لأنه اعتاد على نظام يرفل في مزايا وسلطات غير محدودة لا يسأل عنها" مما يجعل كتاب التقرير يثيرون شكوكا حول جدية النظام السعودي وقدرته على القيام بالخطوات الضرورية باتجاه الإصلاح.

وفي استعراضه للخيارات المتاحة أمام النظام السعودي، يرى التقرير بأنه رغم أن الوسائل الأمنية لدرء خطر جماعات العنف الديني هي أولى خطوط دفاع النظام، إلا أنه على المدى الطويل يظل التحدي الأكبر بالأساس يتمثل في كيفية العمل على تهميش المعارضة التي تورطت في أعمال العنف بدون أن يؤدي ذلك إلى إبعاد وتهميش أقسام واسعة من المحافظين في المجتمع السعودي. واستقرار النظام كما يراه التقرير لابد وأن يرتكز علي إستراتيجية تزاوج بين الوسائل الأمنية والإصلاح المؤسسي والاجتماعي والسياسي. وثمة مخاوف غربية كشف عنها التقرير بأن الهجمات التي وقعت بالمملكة ربما تستخدم من قبل النخبة الحاكمة كذريعة لتجنب اتخاذ قرارات مهمة بشأن التغيير. وأضاف التقرير أنه بينما واجهت السعودية حوادث عنف منذ منتصف التسعينات إلا أنه يشدد على أن موجة العنف الحالية "ذات بعد أخر"، وبينما يعترف التقرير بأن السلطات السعودية اتخذت عددا من الخطوات الهامة لمواجهة المتطرفين والجماعات التي تدعم وتمول أنشطتهم، وربما تكون قوات الأمن قد حققت بعض النجاحات باعتقال المئات من "المتطرفين" وقتل الكثيرين بما في ذلك من يوصف بأنه زعيم تنظيم القاعدة في المملكة، غير أن التقرير يلفت الانتباه إلى أن "هؤلاء المتطرفين لم يظهروا من فراغ"، ذلك أن جذورهم تضرب بعمق في التاريخ السعودي وفي ظل مناخ قضى على التعددية ومنع التنظيمات السياسية والاجتماعية وشجع على عدم التسامح ويعتبر التقرير أنه من المهم بمكان عدم تجاهل النقاشات الدائرة في المملكة التي ترى بضرورة الإصلاح بشكل تدريجي.

ويؤكد التقرير أن الغرب يدرك جيدا أن النظام ليس على حافة الانهيار ولا البلاد على شفا حفرة من حرب أهلية ما، ولكن النظام قد تروق له فكرة أن الانفتاح السياسي سيؤدي إلى مخاطر إعطاء مساحة للقوى المتطرفة. ويحذر التقرير بأنه إذا تبنى النظام السعودي هذه الرؤية فهي إستراتيجية هادمة ستطال تأثيراتها السلبية أول ما تطال النظام السعودي نفسه. وحين يراجع التقرير الأسباب التي أدت لظهور ما أسماه بـ "الراديكالية الإسلامية" في المملكة، يرى أن أهمها صورة أمريكا في المنطقة وغزو العراق وإهمال ملف الصراع العربي الإسرائيلي، غير أنه يأتي على قمتها انغلاق النظام السياسي وعملية توزيع الثروة داخل المملكة.

ويعيب التقرير على الجماعات السعودية المنخرطة في أعمال عنف أنها هي أيضا لديها اهتمام قليل بالانتخابات الحرة والمشاركة السياسية الموسعة وهم يعولون بالأساس على تآكل شرعية النظام كذريعة لتجنيد متطوعين جدد.

ويرصد التقرير ما اعتبره علامات مشجعة على المضي باتجاه الإصلاح، فالعائلة الحاكمة بدأت تتفهم حقيقة الأوضاع وثمة نقاش داخلي منذ أحداث سبتمبر، وهناك أيضا ما وصفه التقرير بـ "لوبي إصلاحي" تشكل من الليبراليين والإسلاميين التقدميين والشيعة، وهو يضغط باتجاه الإصلاح ويقدمون رؤية تتسم بكونها لا تبنى العنف بديلا وتتسق مع قيم الإسلام وفي الوقت ذاته تحترم الدور الذي يقوم به آل سعود في توحيد البلاد. كما أن الحكومة بدأت تظهر نوعا من القبول بهذه النقاشات من خلال الإشراف على جلسات الحوار الوطني وتقديم وعود بانتخابات جزئية وإنشاء لجنة لمراجعة مناهج الدراسة.

غير أن كل تلك الإصلاحات يعتبرها التقرير مازالت في طور البدايات لأن النظام السعودي بينما يتحدث عن الإصلاح يقوم بمضايقة واعتقال الإصلاحيين وتضييق الخناق عليهم.

ويعترف التقرير بأنه على الغرب أن يتقبل فكرة أن المجتمع السعودي مجتمع محافظ والدين يلعب دورا مركزيا في صياغة الخطاب السياسي للحكام والخصوم على حد سواء، وهو أداة هامة للحصول على الشرعية السياسية في البلاد.

ويعتبر كاتبو التقرير أن آل سعود يواجهون مأزقا شديد الصعوبة، فهم بينما يحاربون "جماعات التمرد الإسلامي"، فلن يكون من المفيد أن يعزلوا حلفائهم التقليديين في المؤسسة الدينية ولن يكون بإمكانهم حتى تجاهل الحساسيات الدينية والاجتماعية لدى العلماء المستقلين الذي يحظون بشعبية، والذين ينتقدون الأسرة الحاكمة بسبب تحالفها مع الولايات المتحدة والفساد المستشري ولكنهم في الوقت ذاته يعترضون على مسلك العنف للجماعات الجهادية. وبالتالي يظل التحدي الأكبر الذي يواجه النظام هو كيف يمكن تهميش قوى العنف بدون عزل طبقة المحافظين. ويتوقع التقرير بأن أكثر الإصلاحات التي يطالب بها الغرب وهي وضع قيود علي الدعاة "الوهابيين" وإصلاح دور المرأة سوف تكون في ذيل أولويات جدول أعمال الإصلاح.

وقد اختتم التقرير رؤيته بمجموعة من التوصيات لكل من حكومة المملكة والدول الغربية والإصلاحيين السعوديين. وكانت أهم التوصيات تلك التي طالبت الحكومة السعودية بالالتزام ببرنامج شفاف وتدريجي للإصلاح السياسي يتضمن جدول زمني محدد بالإصلاحات وتنفيذها والسماح بإقامة منظمات لحقوق الإنسان واتحادات مهنية منتخبة والعمل على تدعيم الوحدة الوطنية والحوار بين الشيعة والسنة. أما التوصية الأهم فهي تلك التي وجهتها المجموعة للحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وتتمثل في تجنب المبالغة في التركيز علي الموضوعات الاجتماعية ذات الطبيعة الحساسة، مثل التعليم ودور الدين في المجتمع.

التقرير إذن لا يختلف كثيرا عن سابق الدراسات والتقارير الغربية التي تناولت بالتحليل والمراجعة الأوضاع في المملكة، وتكاد تكون التوصيات نسخة طبق الأصل من توصيات كثيرة صدرت بحق المملكة فيما يتعلق بعملية الإصلاح التي كثر الحديث عنها ولكن العبرة تكون بالقدرة على التنفيذ، ذلك أن السبيل الوحيد للاستقرار في المملكة –كما ذكر مدير برنامج الشرق الأوسط بالمجموعة- هو في تنفيذ برنامج جاد للإصلاح، لأن المغامرة الأكثر خطورة ستكون إذا قرر النظام أن أكثر الطرق أمنا هي القضاء علي "المتطرفين" مع استمرار المحافظة على الوضع الحالي.